

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١
الفصل الأول: ارتباط اللامركزية السياسية بالاتحاد الفدرالى.....	٩
المبحث الأول: الاتحاد الفيدرالى وإطاره الدستورى.....	١٣
المطلب الأول: ماهية الاتحاد الفيدرالى.....	١٤
-اهتمام الفقه الدستورى بالاتحاد الفدرالى ومسماه الدقيق.	١٦
-مسمى الاتحاد الفدرالى بين المركزى واللامركزى.....	١٧
المبحث الثانى: نشأة الاتحاد الفدرالى ودوافعه.....	١٩
المطلب الأول: نشأته.....	١٩
المطلب الثانى: دوافع النشأة.....
المطلب الثالث: الشكل الاتحادى لدولة الإمارات العربية المتحدة.....	٢٣
الفصل الثانى: اللامركزية السياسية: فكرة وتحديد وتمييز
- طرح المشكلة.....	٢٧
المبحث الأول: مفهوم اللامركزية السياسية	٢٩
-دهليز.....
المطلب الأول: التطور التاريخى للامركزية السياسية.....	٣١
الفرع الأول: مرحلة الكونفدرالية.....	٣٢
الفرع الثانى: مرحلة الفيدرالية.....	٣٣
المطلب الثانى: مفهوم اللامركزية السياسية وتحليله القانونى.....	٣٦
: تحليل المفهوم.....	٣٨
المبحث الثانى: العلاقة بين مفهوم اللامركزية السياسية ومفهومى:
الفيدرالية واللامركزية الإدارية.....	٤١
المطلب الأول: اللامركزية السياسية والفدرالية (صنوان).....

الموضوع
المطلب الثانى: اللامركزية
الفرع الأول: مفهوم
الفرع الثانى: الفرع

الفصل الأول: م
الفصل الثانى: م
الفصل الثالث:
الفصل الرابع
الفصل الخامس
الفصل السادس
الفصل السابع
الفرع الأول
الفرع الثانى
الفصل الثامن

المبحث
المطلب
المطلب
المبحث
المطلب

الصفحة	الموضوع	الصفحة
٤٨	المطلب الثاني: اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية (غير صنوان) ..	١
٤٩	الفرع الأول: مفهوم اللامركزية الإدارية	٩
٥٠	الفرع الثاني: الفروق الأساسية بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية	١٣
٥١	الفصل الأول: معيار الطبيعة المميزة لكل منهما	١٤
٥٢	الفصل الثاني: معيار الأداة القانونية في النشأة وتحديد الاختصاصات ..	١٦
٥٤	الفصل الثالث: معيار وحدة وتعدد القوانين	١٧
٥٥	الفصل الرابع: معيار المشاركة في تكوين الإرادة العامة للدولة	١٩
٥٧	الفصل الخامس: معيار الخضوع لرقابة السلطة العامة	١٩
٦٠	الفصل السادس: معيار التلازم مع الديمقراطية	٢٣
٦١	الفصل السابع: مدى الفارق بين اللامركزية والسياسية والإدارية	٢٧
٦٢	الفرع الأول: الفارق في الدرجة والمدى	٢٩
٦٣	الفرع الثاني: الفارق في الطبيعة والجوهر	٣١
٦٥	الفصل الثالث: أساليب ومظاهر اللامركزية السياسية الدستورية في دولة الإمارات العربية المتحدة	٣٢
٦٥	تمهيد وتحديد	٣٣
٦٨	المبحث الأول: الأساس الدستوري للامركزية السياسية وسموه	٣٦
٦٨	المطلب الأول: أهمية الأساس الدستوري	٣٨
٧٠	المطلب الثاني: سمو الأساس الدستوري	٤١
٧٤	المبحث الثاني: وسائل تحقيق اللامركزية السياسية الدستورية	
٧٤	: طرح المشكلة	
٧٥	المطلب الأول: أساليب توزيع الاختصاصات (تحقيق اللامركزية السياسية الدستورية)	

الموضوع

الصفحة

٧٨

الفرع الأول: الأسلوب الأول
الفرع الثاني: الأسلوب الثاني
الفرع الثالث: الأسلوب الثالث
المطلب الثاني: أسلوب دستور دولة الإمارات العربية في تحقيق

٨٥

اللامركزية السياسية

٩٢

الفرع الأول: ملحوظات جوهرية.....

٩٥

المطلب الثالث: ضمانات تحقيق اللامركزية السياسية الدستورية.....

٩٦

الفرع الأول: الضمانة القانونية (جمود الدستور).....

٩٩

: مظاهر جمود دستور دولة الإمارات العربية المتحدة...

١٠٢

: درجة جمود دستور دولة الإمارات.....

١٠٣

الفرع الثاني: الضمانة القضائية(محكمة تنازع الاختصاص).....

١٠٥

أولاً: اختصاص المحكمة العليا كحكمة تنازع اختصاص.....

١٠٧

ثانياً: اختصاص المحكمة العليا بتفسير الدستور.....

١٠٩

ثالثاً: تطبيق قضائي لاختصاصي المحكمة العليا.....

المبحث الثالث: مظاهر اللامركزية السياسية الدستورية في دولة

١١٢

الإمارات

١١٢

: توطنه وتهيئته

١١٦

المطلب الأول: في المجال الخارجي.....

١١٨

المطلب الثاني: في المجال الداخلي.....

١٢٥

المطلب الثالث: اللامركزية السياسية الدستورية في دولة الإمارات،

مطلقة أم نسبية؟.....

١٢٥

: الاتجاه الأول: مطلقة

١٢٧

: الاتجاه الثاني: نسبية.....

الموضوع

الصفحة

- ٧٨ الفرع الأول: الأسلوب الأول
- الفرع الثاني: الأسلوب الثاني
- الفرع الثالث: الأسلوب الثالث
- المطلب الثاني: أسلوب دستور دولة الإمارات العربية في تحقيق
- ١٥ اللامركزية السياسية
- ٩٢ الفرع الأول: ملحوظات جوهرية
- ٩٥ المطلب الثالث: ضمانات تحقيق اللامركزية السياسية الدستورية
- ٩٦ الفرع الأول: الضمانة القانونية (جمود الدستور)
- ٩٩ : مظاهر جمود دستور دولة الإمارات العربية المتحدة...
- ١٠٢ : درجة جمود دستور دولة الإمارات
- ١٠٣ الفرع الثاني: الضمانة القضائية (محكمة تنازع الاختصاص)
- ١٠٥ أولاً: اختصاص المحكمة العليا كحكمة تنازع اختصاص
- ١٠٧ ثانياً: اختصاص المحكمة العليا بتفسير الدستور
- ١٠٩ ثالثاً: تطبيق قضائي لاختصاصي المحكمة العليا
- المبحث الثالث: مظاهر اللامركزية السياسية الدستورية في دولة
- ١١٢ الإمارات
- ١١٢ : توطنه وتهيئته
- ١١٦ المطلب الأول: في المجال الخارجي
- ١١٨ المطلب الثاني: في المجال الداخلي
- ١٢٥ المطلب الثالث: اللامركزية السياسية الدستورية في دولة الإمارات،
مطلقة أم نسبية؟
- ١٢٥ : الاتجاه الأول: مطلقة
- ١٢٧ : الاتجاه الثاني: نسبية

الصفحة

١٢٩

١٣٣

الموضوع

..... : موقفنا من الاتجاهين

..... خاتمة:

..... قائمة المراجع:

..... المحتويات

رقم الإيداع بدار الكتب

٢٠٠٠ / ٣٠٨١

I.S.B.N. الترقيم الدولي

977 - 04 - 2889 - 2